

# أثر الصادرات على الناتج المحلي الأردني

تحليل قياسي للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٦

## *The Empact of exports on Jordanian Gross Domestic Product ( GDP) Standard*

*analysis for the period 1980-2016*

الباحث : محمود الرفوع السعودي

وزارة الداخلية، الأردن

mahmoud odeh mitlaQ alrefo

master of economics

minstry of interior,tafeileh-jordan

[m\\_alfoua@yahoo.com](mailto:m_alfoua@yahoo.com)

### المخلص

تهدف هذه الدراسة لتحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي الأردني وذلك من خلال استخدام منهجية التحليل القياسي التجريبي المعتمد على النماذج القياسية. تستخدم الدراسة أحدث البيانات المتوافرة عن كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لاختبار مدى تأثير الصادرات على الناتج المحلي الأردني خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. وبعد إجراء عدة اختبارات قياسية لمتغيرات الدراسة، مثل اختبارات السكون والسببية والتكامل المشترك وفترات التباطؤ، تبين وجود مشاكل قياسية خاصة التوزيع غير الطبيعي لبيانات الناتج المحلي وللتخلص من هذه المشاكل وتحسين نتائج النموذج تم تحويل البيانات الى بيانات اسيه من خلال ادخال اللوغارتم (ln) لبيانات المتغيرين وتم اعتماد منهجية تطبيق نموذج

الانحدار الذاتي المتجه (VAR) Autoregressive Vector. وظهرت أربعة استنتاجات من التحليل التجريبي للدراسة. أولاً: إن للصادرات أثراً إيجابياً معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت الصادرات زاد الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً: تدعم نتائج هذه الدراسة نظرية فعالية الصادرات كأداة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في بيئة تتسم بسياسة اقتصادية جيدة. ثالثاً: تشير النتائج إلى أن إدارة الناتج المحلي الإجمالي إعتقاداً على الصادرات كان ناجحاً خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. وأخيراً أظهرت نتائج التحليل القياسي عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة وأن هناك علاقة سببية أحادية تتجه من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الصادرات تسبب التغيير في الناتج المحلي الإجمالي.

توصي الدراسة بتبني سياسة تشجيع الصادرات من خلال توجيه الموارد الإقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية وتوسيع قاعدة القطاعات التصديرية وتنويعها في الإقتصاد الأردني.

**الكلمات الدالة:** الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج الانحدار الذاتي المتجه، الأردن

## Abstract

The objective of this study is to analyze the impact of exports on Jordanian GDP through the use of standard empirical analysis methodology based on standard models. The study uses the latest available data on both exports and GDP to test the impact of exports on Jordanian GDP during the period 1980-2016. After conducting several standardized tests of the study variables, such as dormancy and causal tests, joint integration and deceleration periods, the data was converted to data by converting the logarithm (ln) of the data of the two variables. The vector

autoregressive model (VAR) methodology was adopted. Four conclusions emerged from the empirical analysis of the study. First: exports have a significant positive impact on GDP, The more exports, the higher the GDP, Second: the results of this study support the theory of export effectiveness as a tool to

increase GDP in a good economic environment, Thirdly: the results indicate that the export-led GDP management was successful during the period 1980-2016, Finally: the results of the standard analysis showed that there is no long-term integrative relationship between the variables of the study and that there is a single causal relationship between exports and GDP, that is, exports cause a change in GDP.

The study recommends adopting an export promotion policy by directing economic resources to establish productive industries capable of entering foreign markets ,Expanding and diversifying the base of export sectors in the Jordanian economy.

Keywords: Exports, GDP, Self-Regression Model, Jordan.

## المقدمة

تستخدم الصادرات في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام كدافع ومحرك للتنمية الاقتصادية، حيث دأبت الكثير من الدول لاستراتيجيه التصنيع من أجل التصدير، كما أنها تلقى اهتماما كبيرا من قبل الحكومات والاقتصاديين لما لها من أثر على الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لنقص الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، من الناحية القياسية والتحليلية، فإن هذه الدراسة تضيء أهمية خاصة لموضوع الدراسة لما لها من أثر في تعميق البحث

والدراسات المستقبلية وتساهم في خفض النقص في الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة. ولكن ما مدى المساهمة والأثر الذي تحدثه هذه الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي وهل هذا الأثر معنوي ومقبول اقتصاديا وإحصائيا؟ هذا ما سيتم الإجابة عليه من خلال نموذج الدراسة والتحليل القياسي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥.

### الدراسات السابقة

ركزت الكثير من الجهود العلمية التي بحثت في العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي على ما إذا كان للصادرات دور إيجابي أو سلبي في الناتج المحلي، وقد توصلت معظم البحوث التي نظرت إلى أقل البلدان نموا إلى أثر إيجابي أو تأثير إيجابي معنوي في ظل بيئة سليمة للسياسات أو على حسن الإدارة، إلا أن طبيعة هذه العلاقة خاصة في إطارها النظري يكتنفها بعض الغموض، حيث تظهر فرضيات تشير إلى ضعف دور الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتبرر ذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الإيجابي للصادرات على الناتج المحلي.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت هذه العلاقة، فقد ناقشت بعض الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بشكل عام. حيث قامت دراسة العبدلي، بن عابد (٢٠٠٥) بتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠١، واستخدمت منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح حد الخطأ العشوائي بهدف معرفة العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة وأوصت بضرورة توجه الدول الأقل دخلا إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات في النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها. كما بحثت دراسة قريبي (٢٠١٤)،

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، واستخدمت التحليل القياسي لبيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي. وتوصلت إلى أن هناك أثرا ايجابيا ذا دلالة إحصائية للصادرات على الناتج المحلي الجزائري. وأوصت بإعادة النظر في سياسة تشجيع الصادرات من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية والاهتمام بتنمية وتنويع الصادرات الجزائرية من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعه ومستقره لا تؤثر فيها الصدمات الخارجية .

بحثت دراسة عبد المنعم محمود (٢٠١٤) في أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. واختبرت مدى الترابط والتكامل المشترك للصادرات الزراعية والناتج المحلي واستخدمت منهجية التحليل القياسي من خلال نموذج الانحدار الذاتي وتصحيح حد الخطأ العشوائي ، وتوصلت إلى أن لصادرات القطاع الزراعي بشقيه أثرا جيدا على الناتج المحلي وأنه لم يتم استغلال موارد صادرات البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البنى التحتية لها وتطوير وسائل الإنتاج. وأوصت بضرورة التركيز على تأهيل المشاريع الزراعية الكبرى المخصصة للصادرات الزراعية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإكمال البنية التحتية للصادر الزراعي من نقل وتخزين وتسويق .

كما بحثت دراسة سعيدي(٢٠٠٢) في تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري ،وبين فيها وجود نتائج سينة لبعض السياسات التي كانت منتهجه في بعض الدول النامية كإحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي والتي أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وبالتالي ضعف قدره على الإستيراد وتعثر جهود التنميه ، وأوصت بقيام إقتصاد تصديري غير تقليدي لعملية

تتمويه طويلة الأجل وإقامة أسواق منفتحة على العالم وتحالفات فيما بين المؤسسات لأجل زيادة الصادرات والرقي بها .

هدفت دراسة حويته ( ٢٠٠٩ ) إلى تحليل أهم عناصر التجاره الخارجيه الليبيه وتطور الميزان التجاري والتركيب السلعي للصادرات والواردات والأسواق الخارجيه الليبيه خلال الفترة الزمنية ١٩٧٧-٢٠٠٦. وتوصلت إلى نتائج أهمها ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري الليبي وأوصت بزيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارديه الدوليه وتنويع قاعدة الصادرات خاصة التي لها ميزه نسبيه .

اما بالنسبه للدراسات الاجنبيه فقد بحثت دراسة Emery(1967) في تحليل العلاقه بين الصادرات والنتائج القومي الإجمالي ، وطبقت الدراسه على ٥٠ دوله من الدول الناميه واعتمدت الدراسه على التحليل الوصفي والقياسي وخلصت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للصادرات على الناتج القومي الإجمالي فكلما زادت الصادرات بنسبه ٢.٥% زاد نصيب الفرد من الناتج القومي بنسبه 1% وأوصت باستخدام السياسات الإقتصاديه التي من شأنها أن تؤدي إلى انعاش الصادرات وتطويرها .

وهدفت دراسة Bela(1978) لتحليل العلاقه بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي الاجمالي خلال الفتره ١٩٦٠ - ١٩٧٣ حيث تم تطبيقها على ١١ دوله ، واستخدمت التحليل الوصفي بهدف معرفه العلاقه بين المتغيرين ، وخلصت إلى أن هناك علاقه ارتباط إيجابيه قويه بين المتغيرين تفيد بان زيادة معدل الصادرات بمقدار ١% سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج القومي بمقدار 04%.

كما أن هناك عدة دراسات أخرى تؤيد أن للصادرات دورا إيجابيا في التأثير على الناتج المحلي ،مثل دراسة Rostam (1984) و Yagtmaian and Reza(1995) و Thirlwoll(1989)

## التعقيب على الدراسات السابقة

من الواضح أن دراسة علاقه بين الصادرات والناجح المحلي قد حظيت باهتمام الباحثين بهدف الوصول إلى السياسه الإقتصاديّه الوطنيّه السليمه تجاه الصادرات وكان ذلك واضحا من خلال الدراسات التي تمت الإشاره إليها ،أما على الصعيد الأردني فقد اهتمت الدراسات بتصوير الواقع الأردني من خلال الإهتمام بالمشاكل والعقبات التي تواجه قطاع التجاره الخارجيه الأردني ولا يوجد من الدراسات الإردنيه من تطرق إلى دراسة الأثر الذي تحدثه الصادرات على الناتج المحلي الأردني ، ولهذا تأتي هذه الدراسه لتنفرد في هذا النوع من البحث مما يعطيها نوعا من والخصوصيه والقدرة على المساهمه في الإضافه المعرفيه والعلميه في مجال البحث .

## منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي والقياسي في تحليل البيانات الخاصة بالدراسة للسلسلة الزمنية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦ وذلك من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) والمكون من متغيرين هما الصادرات والناجح المحلي الاجمالي بالسعر الجاري. كما تم تطبيق إختبار مدى الإستقرار لها وإختبار مستويات المعنوية للمتغيرات الدالة والعلاقة السببية والتكامل المشترك بينهما وذلك لمعرفة الأثر الذي تحدثه الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي.

## متغيرات الدراسة

تهتم الدراسة بمتغيرين هما الصادرات والناجح المحلي الإجمالي، تشمل الصادرات جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدوله وتوجهها إلى الاسواق الدوليّه الخارجيه ، ويلعب التصدير دورا مهما في الدخل القومي لأي بلد ويتمثل ذلك بفتح الأسواق أمام الترويج للمنتجات وبيعها ويدل ذلك على مدى الجوده التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعات والتجاره في هذه الدول المصدره ،وتحتاج هذه العمليه التجاريّه إلى خضوع المنتجات المصدره للمعايير الدوليّه التي تخضعها لمعايير الجوده ويعتبر الشحن غالبا هو الأساس في التصدير.

اما الناتج المحلي الإجمالي فهو عباره عن مؤشر اقتصادي يقيس القيمه النقديه لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقه جغرافيه ما (بلد مثلا ) خلال مده زمنية محدده (سنة او نصف سنة مثلا ) ،والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهيه الإجتماعيه أو على الثروه الإجماليه ، ويقاس والناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق والدخل .

يبين الجدول (١) البيانات الخاصة بفترة الدراسة حيث تراوح الناتج المحلي من (27444.8-1164.8) مليون دينار، وكذلك الصادرات من-171.5755)5953.2165 مليون دينار لسنوات الدراسة .

جدول (١) :تطورالناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري والصادرات واللوغاريتم (ln) للبيانات ١٩٨٠- ٢٠١٦ م

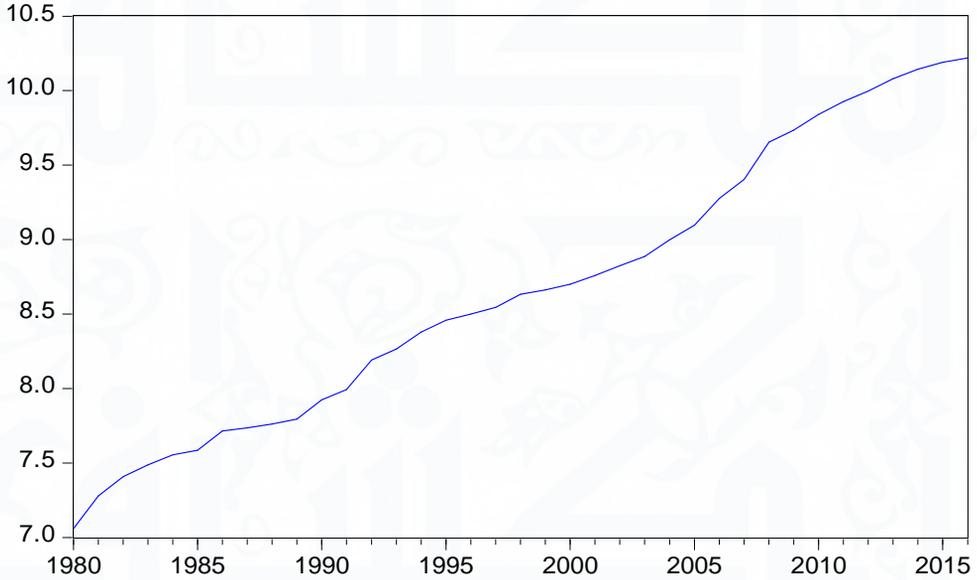
السنة	الناتج الاجمالي المحلي	الصادرات	Ln gdp	Ln ex
1980	1164.8	171.5755	7.060305	5.145023
1981	1448.7	242.6325	7.278422	5.491548
1982	1649.9	264.5275	7.40847	5.577945
1983	1786.6	210.5747	7.48807	5.34984
1984	1909.7	290.6573	7.554701	5.672145
1985	1970.5	310.8877	7.586043	5.739432
1986	2240.5	256.0281	7.714454	5.545287
1987	2286.7	315.709	7.734865	5.754821
1988	2349.5	381.2708	7.761958	5.94351
1989	2425.4	632.9875	7.793752	6.450451
1990	2760.9	706.0871	7.923312	6.559739
1991	2958	770.7443	7.992269	6.647357
1992	3610.5	829.3026	8.191602	6.720585
1993	3884.2	864.6616	8.264672	6.762338

6.902925	8.379631	995.1812	4357.4	1994
7.12378	8.458441	1241.1325	4714.7	1995
7.160979	8.499294	1288.1717	4911.3	1996
7.171187	8.544302	1301.3885	5137.4	1997
7.152973	8.632288	1277.8992	5609.9	1998
7.169132	8.66183	1298.7168	5778.1	1999
7.205324	8.699281	1346.5815	5998.6	2000
7.394329	8.758365	1626.7325	6363.7	2001
7.582709	8.823795	1963.9425	6794	2002
7.689312	8.885828	2184.8712	7228.8	2003
7.920455	8.998471	2753.0239	8090.7	2004
8.022753	9.096656	3049.5614	8925.4	2005
8.21335	9.275697	3689.8811	10675.4	2006
8.309835	9.403552	4063.6413	12131.4	2007
8.636398	9.654603	5633.005	15593.4	2008
8.417665	9.735791	4526.3243	16912.2	2009
8.515215	9.839589	4990.1173	18762	2010
8.645512	9.927038	5684.5793	20476.6	2011
8.630428	9.997228	5599.4717	21965.5	2012

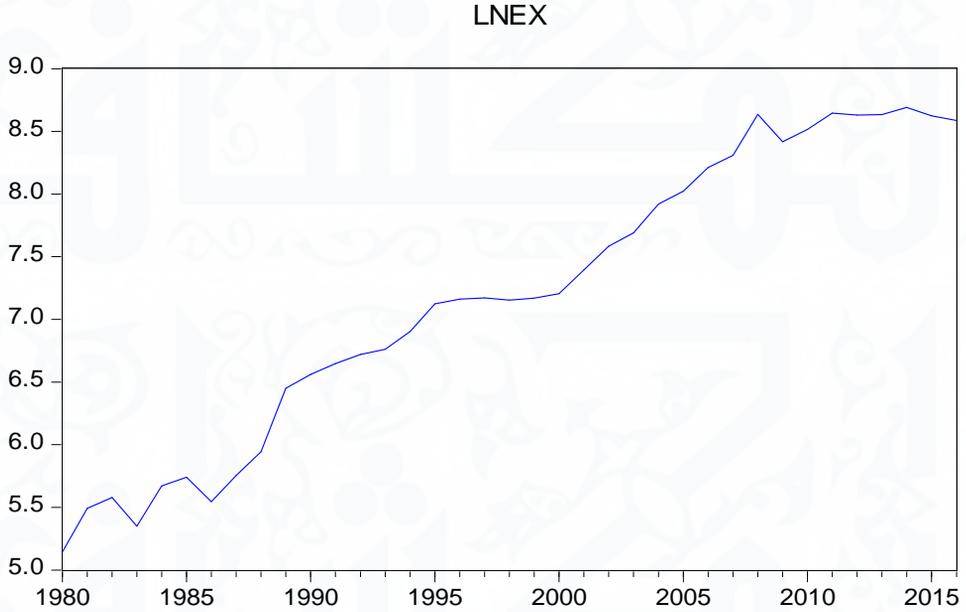
8.633735	10.07961	5618.0224	23851.6	2013
8.691687	10.14396	5953.2165	25437.1	2014
8.623607	10.19007	5561.4122	26637.4	2015
8.586631	10.21993	5359.5296	27444.8	2016

يوضح الشكل (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي (lngdp) والصادرات (lnex) لسنوات الدراسة، حيث نلاحظ الإرتفاع المستمر للناتج المحلي الاجمالي خاصة الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٦، وكذلك الصادرات نلاحظ تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خاصة ٢٠٠٨ حيث نلاحظ إنخفاضا للصادرات (٢٠٠٨-٢٠١٠) وكذلك (٢٠١٥-٢٠١٦).

LNGDP



الشكل (١) التطور التاريخي للناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٠ - ٢٠١٦



الشكل (٢) التطور التاريخي للصادرات الأردنية ، ١٩٨٠-٢٠١٦

يبين الجدول (٢) نتائج إختبار ديكي-فولر الموسع للسكون للمتغيرين عند المستوى والفرق الأول والثاني، حيث يبين أن السلسلة الزمنية ل( $lnGDP$ ) لم تستقر عند المستوى أو الفرق الأول، لكنها استقرت عند الفرق الثاني، أما السلسلة ( $lnEX$ ) فقد استقرت عند الفرق الأول وبالتالي نقوم بإجراء التحليل للبيانات عن طريق إختبار جوهانسن (Johansen, 1991; Johansen, 1992) لبيان وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول ٢: نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للسكون، (١٩٨٠-٢٠١٥)

الفرق الثاني		t المحسوبة (الفرق الأول)	t الجدولية (الفرق الأول)	t المحسوبة (المستوى)	t الجدولية (المستوى)	الفرق الأول	(المستوى) عند درجة 5%	المتغير
المحسوبه	الحدوليه							
-11.355 مستقر	- 2.95112	-2.711	-2.9511	0.248413	-2.9511	غير مستقر	غير مستقر	Ingdp
-----	-----	-6.312	-2.9484	-1.51474	-2.9458	مستقر	غير مستقر	Inex
-11.175 مستقر	-3.5485	-2.734	-3.5485	-3.27711	-3.549	غير مستقر	غير مستقر	Ingdp
-----	-----	-6.347	-3.5442	-1.76325	-3.5403	مستقر	غير مستقر	Inex
-11.441 مستقر	-1.95100	-1.688	-1.9510	2.16028	-1.9510	غير مستقر	غير مستقر	Ingdp
-----	-----	-3.112	-1.9510	3.38809	-1.9506	مستقر	غير مستقر	Inex

## اختبار فترات الإبطاء

يبين الجدول (٣) أن المعايير (HQ، SC، AIC، FPE) تشير إلى ضرورة أخذ فترة إبطاء واحدة كونها تعطي أقل قيمة لهذه المعايير.

## جدول ٣: نتائج اختبار فترات الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-46.62652	NA	0.051086	2.701473	2.789447	2.732178
1	77.60413	227.7562*	6.42e-05*	-3.978007*	-3.714087*	-3.88589*

included observations: 36.

Lag تعني عدد فترات الإبطاء الزمني

LR تعني معيار نسبة الإمكانية

FPE تعني معيار التنبؤ النهائي

AIC تعني معيار اكايك

SC تعني معيار شوارتز

HQ تعني معيار هانان - كوين

## اختبار السببية

يظهر الجدول (٤) أن الصادات تسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي مع فجوة زمنية واحدة حيث أن الاحتمالية أقل من 5% (0.0048) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أما الناتج المحلي فلا يسبب التغير في الصادات عند فترة إبطاء واحدة، حيث ان الاحتمالية (0.3637) أعلى من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة 5% .

ملاحظه: تم إختبار العلاقة السببيه من خلال استخدام إختبار

### VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

وتبين ان الصادرات تسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي بينما الناتج المحلي لا يسبب التغير في متغير الصادرات عند فترة ابطاء (٢).

### جدول ٤: نتائج إختبار جرانجر للسببية ( Pairwise Granger Causality Tests)

Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNEX does not Granger Cause LNGDP	36	9.14322	0.0048
LNGDP does not Granger Cause LNEX		0.00738	0.9321

### إختبار التباين المشترك

يبين إختبار (Johansen) للتكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، كون قيمة إختبار الأثر (Trace) (12.79941) أقل من القيمة الحرجة والتي بلغت (15.49471)، وكذلك إختبار القيمة الكامنة العظمى حيث بلغت قيمته (11.37463) وهي أقل من القيمة الحرجة له (14.26460) عند مستوى معنوية (5%) وكذلك الإحتمالية للإختبارين أعلى من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائله بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة (أي أن المتغيرين لا يتحركان معا في المدى الطويل وليس لهما نفس طول الموجه)، وعليه فإنه لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ونموذج تصحيح الخطأ

العشوائي نظرا لعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وبالتالي نقوم بالاستمرار في التحليل عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) مباشرة.

جدول ٥: نتائج اختبار التكامل المشترك

No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Prob.*
None	0.277465	12.79941	15.49471	0.1224
At most 1	0.039891	1.424783	3.841466	0.2326

No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value	Prob.*
None	0.277465	11.37463	14.26460	0.1364
At most 1	0.039891	1.424783	3.841466	0.2326

### النموذج والتحليل القياسي

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لمتغيري الدراسة بقيم اللوغاريتم للبيانات المكون من الداله التاليه:

$$\ln GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i \ln GDP_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_{n+j} \ln EX_{t-j} + \epsilon_t$$

حيث أن:

الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري (باللوغاريتم)	$\ln gdp$
الصادرات (باللوغاريتم)	$\ln ex$
عدد فترات التباطؤ	$n, m$
الزمن	$t$

معاملات مراد تقديرها  $\alpha$  ،

الخطأ العشوائي □

حيث تم التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة لوغارتيم بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغير الآخر في النموذج في الفترات السابقة أيضا.

وتشير نتائج تقدير نموذج VAR المقترح، جدول (٦)، أن الصيغة الأفضل للنموذج هي:

جدول ٦: نتائج تقدير نموذج VAR بقيم (اللوغارتيم) للصادرات والنتاج المحلي الإجمالي

### Vector Autoregression Estimates

Date: 11/30/17 Time: 11:44

Sample (adjusted): 1981 2016

Included observations: 36 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNGDP	LNEX
LNGDP(-1)	0.858491 (0.04617) [ 18.5930]	-0.012030 (0.14001) [-0.08592]
LNEX(-1)	0.112377 (0.03716) [ 3.02378]	0.975791 (0.11270) [ 8.65851]
C	0.505249 (0.14818) [ 3.40974]	0.372279 (0.44933) [ 0.82851]

R-squared	0.997160	0.982304
Adj. R-squared	0.996988	0.981232
Sum sq. resids	0.082959	0.762834
S.E. equation	0.050139	0.152040
F-statistic	5793.146	915.9257
Log likelihood	58.23097	18.29442
Akaike AIC	-3.068387	-0.849690
Schwarz SC	-2.936427	-0.717730
Mean dependent	8.711051	7.239303
S.D. dependent	0.913545	1.109804

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.47E-05
Determinant resid covariance	4.60E-05
Log likelihood	77.60413
Akaike information criterion	-3.978007
Schwarz criterion	-3.714087

وعليه يمكن الاستنتاج أن النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الأردن، قيد البحث، هو النموذج المكون من الدالة أعلاه . كما نلاحظ أيضا أن جميع المتغيرات في النموذج النهائي معنوية عند مستوى 1%، وأن التأثير إيجابي (طردي) فكلما زادت الصادرات زاد الناتج المحلي الإجمالي الأردني ، بفترة إبطاء واحدة. حيث أصبحت تقديرات النموذج، بشكل مختصر، كما في الجدول (٧).

جدول (٧). تقديرات النموذج، بشكل مختصر

Eq. no.	Dep. variable	$\alpha_0$ [t] Prob.	$\alpha_1$ [t] Prob.	$\alpha_2$ [t] Prob.	Adj. R <sup>2</sup>
	<i>Ingdp</i>	0.505249 [3.40974] 0.0009	0.112377 [ 3.02378] 0.0012	0.858491 [ 18.5930] 0.0000	0.997

### النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. أن الصادرات غير مستقرة مع الزمن في المستوى بينما استقرت عند الفرق الأول، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد استقر عند الفرق الثاني.
٢. بين اختبار العلاقة السببية أن الصادرات تسبب التغير في الناتج المحلي أما الناتج المحلي الإجمالي فلا يسبب التغير في الصادرات عند فترة إبطاء واحدة، أي أن هناك علاقة سببية أحادية الجانب بين المتغيرين في اتجاه واحد.
٣. لم يكن هناك أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين، وبالتالي تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) مباشرة، وتبين أن طريقة المربعات الصغرى قد تقود إلى نتائج مضللة فيما لو تم استخدامها بسبب عدم استقرار البواقي عند المستوى واختلاف الفرق للمتغيرين.
٤. بينت نتائج تقدير النموذج المقترح أن للصادرات أثرا ايجابيا معنويا على الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال سنوات الدراسة. كما بينت الدراسة أنه إذا زادت الصادرات فإن الناتج المحلي سيزداد تبعاً لها مما يستدعي إعطاء قطاع الصادرات أهمية في السياسات الاقتصادية المنتهجه .

توصي الدراسة بتبني سياسة تشجيع الصادرات من خلال توجيه الموارد الإقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول الى الأسواق الخارجية وتحسين مواصفات السلع والخدمات الأردنية لضمان جودتها ونجاحها في الأسواق الخارجية وتنويع قاعدة القطاعات التصديرية.

### المصادر العربية

قريبي ، ناصر الدين (٢٠١٤)، أثر الصادرات على النمو الإقتصادي الجزائري (٢٠٠٠-٢٠١٤) جامعة وهران ، الجزائر.

العبدلي، بن عابد (٢٠٠٥) ،تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول الإسلامية (١٩٦٠ – ٢٠٠١)،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد ٢٧.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، عمان.

(محمود، ساميه عبد المنعم (٢٠١٤) ،اثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد ١.

دائرة الاحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي، عدة أعداد، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

(سعيد، وصاف (٢٠٠٢) ،تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01.

(حويته، عبد السلام محمد(٢٠٠٩) ، تحليل اقتصادي للتجاره الخارجيه الليبيه (١٩٧٧-٢٠٠٦)،جامعة المنصوره،مجلة الزراعه،العدد ١١.

### المصادر الأجنبية

Bela, Blasa, (1978), "Export and Economics Growth" journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, pp181-18  
Economics, Vol. 5, No. 2, pp181-18

Emery, Robert ,(1967), "Exports and Growth: An Empirical Investigation", Journal of Development Economic, Vol. 2, No. 1.

Rostam M. Kavoussi ,(1984) ,"Export expansion and economic growth ",journal of development Economic , Vol. 14 , pp 241-250. ,journal of development Economic , Vol. 14 , pp 241-250.

Yagmaian, Behzad& Reza ,Ghorashi, (1995) ,"Export performance and economic development " , American economic, Vol. 9, p. 1.

Thirwall A. P. (1989) Trade and Development English Language Book Society, Macmillan, pp. 353-387.

Santo, Dodaro ,(1991), "Comparative advantage, trade and growth " world development Vol. 19, No 9.

J.G Mackinnon (1991), Critical Values of Cointegration Tests, Oxford

University Press. New York.

B. Bhaskara Rau (1994), Cointegration for the applied economist,

St. Martin's Press.

Vinod and AmanUllah (1981), Recent Advances in Regression Methods, Marcel Dekker, New York, pp. 259-261.

Demetrios, Moschos(1989), "Export Expansion, Growth and the Level ofEconomic Development", Journal of Development Economics, Vol. 30,

Syron R. F. and Walsh B. M. (1968) "Syron R. F. and Walsh B. M. (1968) "The Relation of Exports and Economic Growth: A Note" Kyklos, 3.